المنهج المقارن

1/ تعريف المنهج المقارن

أ/اللغـــة: هي من قارن يقارن مقارنة أو بمعنى أخر كيَّل.

ب/اصطلاحا: هي عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق وأوقت نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف يقول دور كايم:« هي الأداة المثلى للطريقة الاجتماعية» وهذه الحادثة محددة بزمانها ومكانها وتريخها يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب وتكمن أهميتها في تمييز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى و للمقارنة أربعة أنواع هي:

-**المقارنة المغايرة:** وهي المقارنة بين حادثين اجتماعيين أو اقتصاديين أو أكثر وتكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من اوجه الشبه.

-**المقارنة الخارجية:** وهي مقارنة حوادث اجتماعية أو اقتصادية متباعدة عن بعضها أو مختلفة عن بعضها مثلاً المقارنة بين بلد يتع النظام الاشتراكي وأخر يتبع نظام اقتصاد السوق الحرة وتؤخذ في هذه الحالة تأثير كل من الحالتين على جانب واحد مثل التنمية الاقتصادية.

-**المقارنة الداخلية:** تدرس حادثة واحدة فقط في زمان معين ومكان معين ولكن بالمقارنة بين أسباب هذه المشكلة للتوصل الى الأسباب الأكثر ترجيحاً والتي يمكن أن تكون هي الأسباب الرئيسية لها وكمثال على هذا النوع من المقارنة قد نقوم بدراسة ظاهرة التضخم في سورية بين عامي 2007 -2008 ونستطيع أن نضع مجموعة من الأسباب التي قد يكون لها تأثير على ظهور مثل هذه المشكلة ومن خلال تحليل كل سبب ومن ثم المقارنة بين هذه الأسباب يمكن لنا أن نستشف الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة.

-**المقارنة الاعتيادية** :وهي المقارنة بين حادثين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف مثلاً مقارنة بين تغير أذواق المستهلكين بين منطقتين وهاتين المنطقتين ضمن نظام حكم وتأثير اقتصادية واحدة ولكن قد يختلفان عن بعضهما بأمور بسيطة مثل درجة التمدن.

2/ أهداف المقارنة:

.1تحديد أوجه الشبه و الاختلاف : من بين السمات الأساسية للمنهج المقارن في العلوم القانونية انه يساعدنا على معرفة أوجه الشبه و الاختلاف بين النماذج الاجتماعية و النظم القانونية و يسمح بتحديد مستوى الاحتكاك و الانتفاع الحضاري.

.2تحديد المحاسن و العيوب : يسمح المنهج المقارن بمعرفة الايجابيات و السلبيات في الظواهر و النماذج المدروسة و هو ما يسمح بوضع البرامج العلمية المركزة لسد الثغرات و إثراء الجوانب الايجابية و محاسن الظواهر و النماذج

.3معرفة أسباب التطور : إن الدراسات العلمية التي توظف المنهج المقارن هي التي تمكننا من معرفة قواعد تطور المجتمعات و انتقالها من مراحل بدائية إلى مراحل متقدمة في مجال تنظيم العلاقات الاجتماعية و القانونية و هو ما يسمح بمعرفة أسباب التطور و العمل من اجل تحسين المستوى الحضاري للدول والشعوب

.4يعوض التجريب المباشر في العلوم التجريبية: رغم أنه يتميز بالنسبية – تنعدم فيه صفة الإطلاق- إلا أنه يحل محل التجربة في العلوم التجريبية.

3/ شروط المقارنة:

كما يمكننا بواسطة المقارنة الوصول إلى تحقيق دراسة أو في وأدق في ميدان المقارنة والتطبيقية لتحقيق مقارنة سليمة يجب توافر شروط الحكم هذه العملية الذهنية

-يجب أن لا ترتكز المقارنة على دراسة حادثة واحدة وإنما تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.

-أن يسلط الباحث على الحادثة موضوع الدراسة ضوء أدق و أوفى يجمع معلومات كافية وعميقة حول الموضوع.

-أن تكون هناك أوجه شبه و أوجه اختلاف فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن.

-تجنب المقارنات السطحية والتعرض من الجوانب أكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات العميقة.

-أن تكون مقيدة بعاملي الزمان والمكان فلا بد أن تقع الحادثة الاجتماعية في زمان ومكان نستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة وقعت في زمان ومكان آخرين .

4/ خطواته:

يتم البحث المقارن وفق خطوات و مراحل يمكن تلخيصها في ما يلي:

- 1تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة : على لباحث أن يحدد مشكلته بدقة و وضوح فالمشكلة قد تتمثل في العناصر المتحكمة في عملية صنع القرار في بلدين ...و منه عليه اختيار عينة البحث بحيث تتكون من مجموعتين أو أكثر متكافئتين و متشابهتين في معظم الخصائص من مجتمع محدد لتمثيله تمثيلا جيد ا بحيث تكون إحداهما تجريبية توجد فيها الخاصية المراد دراستها والأخرى ضابط .

- 2وضع الفرضيات و تحديد المتغيرات و المفاهيم والتعريفات : بعد تحديد المشكلة و اختيار و حدة التحليل يقوم الباحث بوضع الفرضيات و هي عبارة عن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر، كما يقوم بتجميع البينات و المعلومات بواسطة الأدوات مناسبة من استبيانات أو اختبارات أو مقابلات ..... أو تحليل وثائقي لملفات الطلاب مثلا.

- 3تحليل البينات و تفسيرها : وهته المرحلة هي نفسها تمر بمراحل عديدة تبدأ بمراجعة المعلومات و تبويبها و تفريغها في جداول.

ملاحظة: هناك عدة تقسيمات لمراحل هذا المنهج من غير التي وضحناها:

.1تحديد مشكلة البحث.

.2مراجعة البحوث و الدراسات السابقة إن وجدة.

.3تصميم البحث و تحديد خطواته الإجرائية.

.4جمع البيانات و المعلومات.

.5تحليل البيانات و تفسيرها.

.6عرض النتائج وكتابة تقارير البحث.

5/ نقاط قوة وضعف المنهج المقارن

هناك لكل منهج علمي نقاط قوة وضعف، ومميزات وعيوب، وكذلك الأمر بالنسبة للمنهج المقارن، وفي هذا المطلب الثالث سوف نوجز بعض هذه النقاط كالتالي:

-إن من مميزات المنهج المقارن والتي تعتبر نقاط قوة بالنسبة لهذا المنهج أنه يطبق بكثرة في العلوم السلوكية تحديدا بسبب سهولة معرفة إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة لتطبيقه.

-يمكن من خلال المنهج المقارن دراسة العلاقة بين عدد كبير من المتغيرات ومقارنتها بعضها البعض، وهذا يساعد على صحة تفسير النتائج التي يتوصل إليها الباحث.

-ومن عيوب هذا المنهج أنه يتم اختيار الأفراد أو المجتمعات المراد دراستها بشكل فردي دون منهج محدد، وكذلك وجود صعوبة في التشابه الذي من المفترض أن يكون بين المجموعتين المقارنة.

-صعوبة تحديد الظاهرة القابلة للمقارنة.

-صعوبة حصر المتغيرات الأساسية في الظاهرة.

-الشك في مدى مصداقية المعلومات المجمعة.

المنهج المقارن وعلم السياسة والقانون:

تجرى على مستوى العلوم القانونية الكثير من الأبحاث التي تستعمل المنهج المقارن ، من خلال مقارنة مؤسسات قانونية (مؤسسة الرقابة على دستورية القوانين – مؤسسة وظيفة السلطة التنفيذية...). و كثيرا ما تؤدي إلى تعديل المنظومة القانونية بما يتوافق مع التطورات الجديدة.

كما نجد معظم الدول المتخلفة، وحتى بعض الدول المتقدمة قد تبنت قوانين دول أخرى، وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية، أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية. حيث ساعد بشكل كبير في تطور علم السياسة فقد استخدمه اليونان من أجل المقارنة بين الأنظمة السياسية لمدنها وذلك لتبني الأنظمة المثلي فقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستور من دساتير هذه المدن واعتمد في ذلك على مبدأ الضرورة القائم على أساس أن لكل دولة خصوصياتها.

كما نجد مونتسكيو الذي صنف الأنظمة إلى جمهورية ملكية، دستورية واستبدادية وأكد في مقارنته أن تصنيفه يقوم على أساس الممارسة الفعلية التي تتم داخل النظام فالجمهورية في نظره هي التي تسود فيها العدالة والقانون وتصان فيها الحريات الخاصة والعامة.

و يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية. حيث يتيح التعمق في الدراسة والتحكم في موضوع البحث كدراسة جانبا واحدا من المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو المواد البشرية. فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي، سنلاحظ رغم أنه استخدم المنهج المقارن حتى توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات وأعراف كانت سائدة والمقارنة بينها.

على الرغم من أن المنهج المقارن هو منهج مستقل بحد ذاته ولكن معظم الدراسات المقارنة لا يمكن أن تتم دون الاعتماد على مناهج أخرى مساندة مثل المنهج التحليلي حتى أن الكثير من الباحثين يقيمون دراساتهم على منهج يطلق عليه المنهج التحليل المقارن دلالة على اعتماد المقارنة على بيانات تحليلية ويمكن أن يعتمد على المنهج التاريخي للمقارنة أو المنهج التجريبي أن البعض ذهب الى أن المنهج المقارن "هو منهج شبه تجريبي يختبر كل من العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة لظاهرة ما في أكثر من مجتمع أو أكثر من زمان. "

أول من استعمل المنهج المقارن هو سير وليم جونز (Sir William Jones) الذي كان قاضيا في المحكمة العليا بالبنغال في سنة ((1786 م هو الذي مهد الطريق لتأسيس المنهج المقارن. عند قيامه بدراسة رائعة من نوعها، تمت هذه الدراسة على اللغة الهندو أوربية وقدم على إثر هذه الدراسة خلاصة نتائج ما توصل إليه في بحثه المقارن قال: "إن اللغة السنسكريتية مهما كان قدمها بنية رائعة من الإغريقية و من اللاتينية.

ولقد عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن 19، وذلك بتأسيس " جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة 1869، ثم بانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1900.

وبناء على ذلك فقد ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة، وكعلم قائم بذاته، وأصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، ويرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون .